الفصل الخامس

التطورات في مجال النفط والطاقة

نظرة عامة

شهد عام 2012 حالة من الاستقرار والتوازن النسبي في سوق النفط العالمية برغم استمرار التباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي العالمي الناتج عن الأزمة المالية في منطقة اليورو وتباطؤ النمو في الاقتصادات الكبرى الأخرى. وقد لعبت الدول العربية المنتجة للنفط دوراً حيوياً في استقرار الأسعار، وبخاصة في النصف الثاني من العام وهو ما ساهم في الحد من ضغوط الارتفاعات السعرية الناتجة عن الظروف الجيوسياسية التي شهدتها المنطقة العربية والتي كانت تدفع بمستويات الأسعار نحو الأعلى.

تحققت في عام 2012 زيادة بسيطة في الاحتياطيات العالمية المؤكدة للنفط بينما شهدت الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي انخفاضاً طفيفاً، وارتفعت امدادات النفط العالمية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي) بحدود 2.4 مليون ب/ي لتصل إلى 90 مليون ب/ي وتزايد الطلب العالمي على النفط بحوالي 0.8 مليون ب/ي ليصل إلى 88.8 مليون ب/ي خلال العام.

في حين حققت الدول العربية خلال العام ثمانية عشر اكتشافاً نفطياً وثمانية اكتشافات للغاز. وانخفضت حصة الدول العربية من إجمالي الاحتياطي المؤكد من النفط إلى 56.8 في المائة بينما ارتفعت حصتها قليلاً إلى 28.4 في المائة من إجمالي الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي خلال العام، وارتفع إنتاج النفط الخام للدول العربية ليشكل 32 في المائة من إجمالي الانتاج العالمي كما ارتفعت حصتها من كميات الغاز المسوق إلى 17.1 في المائة من الإجمالي العالمي خلال العام.

ارتفع استهلاك الطاقة في الدول العربية عام 2012 بمعدل 5.1 في المائة ليصل إلى 13.5 مليون برميل مكافئ نفط/يوم (مليون ب م ن ي). وقد ظل النفط والغاز المصدران الأساسيان اللذان تعتمد عليهما الدول العربية لتغطية احتياجاتها من الطاقة، حيث شكلت حصتهما مجتمعة 98.4 في المائة من إجمالي مصادر الطاقة. وشهدت المعدلات السنوية لأسعار غالبية نفوط التصدير الرئيسية في الدول العربية ارتفاعاً في مستوياتها خلال عام 2012، وبنسب متفاوتة، وإن كانت تقل عن نسب الارتفاع في الأسعار خلال العام السابق، بالمقابل طرأ انخفاض على أسعار بعض أنواع النفوط، وقد انعكس ذلك بمجمله على شكل زيادة في إجمالي قيمة الصادرات النفطية للدول العربية خلال العام.

الاستكشافات والاحتياطيات البترولية

في ضوء الاستقرار النسبي الذي شهدته أسواق النفط العالمية استمرت عجلة العمليات الاستكشافية بالدوران في مناطق العالم المختلفة، وبدرجات متفاوتة من منطقة إلى أخرى. وتحققت خلال العام العديد من الاكتشافات الجديدة من النفط والغاز في العالم، لكنه بالمقابل تعاني بعض دول العالم من انخفاض في احتياطياتها بسبب ظاهرة النضوب الطبيعي لمكامنها البترولية. ونتيجة لذلك تم تسجيل زيادة بسيطة في مستويات الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط بينما انخفضت قليلاً الاحتياطيات المؤكدة من الغاز خلال العام.

النشاط الاستكشافي والتطويري

استمرت أنشطة الدول العربية في مجال الاستكشاف والتطوير على قدم وساق خلال عام 2012. وكأمثلة على تلك الأنشطة توقيع شركة بترول أبوظبي الوطنية "ادنوك" في الامارات على اتفاقية مع شركتي "أو أم في" و "وينترشل" لتقييم الغاز الحامض والمتكثفات في حقل الشويهات غرب مدينة الرويس في أبو ظبي. وفي تونس تم التعاقد على إجراء مسح زلزالي ثلاثي الأبعاد في قاطع "بو حجلة - شمال" ضمن ترخيص "بو حجلة" قبالة سواحل تونس. وفي الجزائر تم منح امتياز لائتلاف شركات بقيادة شركة ريبسول الاسبانية بقيمة تقارب 3 مليار دولار لتطوير حقول غاز واقعة بحوض "رقان" شمال البلاد. وفي العراق وقعت وزارة النفط بالأحرف الأولى على عقد استكشاف وتطوير وإنتاج بخصوص القاطع الاستكشافي 12 مع ائتلاف شركات بقيادة شركة باشنفت، كما تم التوقيع على اتفاقية مع شركة باكستان للبترول للتنقيب في القاطع 8 الواقع شرق البلاد. وفي قطر اتفقت شركة قطر للبترول وشركة توتال على تمديد اتفاقية تطوير حقل "الخليج" النفطي البحري لفترة 25 سنة. وفي الكويت وقعت الشركة الكويتية لنفط الخليج عقداً مع شركة تكنب لبناء منشآت للغاز في حقل الخفجي. وفي مصر دعت الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية "ايغاز" الشركات العالمية إلى جولة عروض عرضت بموجبها خمسة عشر قاطعاً للاستكشاف. وفي الأردن تم التوقيع على مذكرة تفاهم مع شركة كورية للتنقيب عن النفط والغاز في البحر الميت ومنطقة وادي عربة. وفي موريتانيا تم التوقيع على اتفاقية ترخيص استكشاف مع شركة توتال لقاطعين أحدهما على اليابسة والثاني في المياه المغمورة. وفي اليمن اطلقت وزارة النفط والمعادن اليمنية جولة تراخيص استكشافية تشمل خمسة قواطع.

وفي ضوء النجاح الذي تحقق في استغلال مصادر البترول غير التقليدية، وبخاصة غاز السجيل، في الولايات المتحدة خلال السنوات القليلة الأخيرة، شهد عام 2012 نشاطاً حثيثاً في مختلف دول العالم ومنها بعض الدول العربية بهدف استكشاف وتطوير مصادر النفط والغاز غير التقليدية. وفيما يخص الدول العربية في هذا المجال، تم في المغرب إبرام اتفاقية للبدء في دراسة مشروع استخلاص النفط من زيت السجيل. وفي الأردن تم التوصل إلى عقد أولي مع ائتلاف شركات استونية/ ماليزية لإنشاء محطة لتوليد الطاقة الكهربائية باستغلال مصادر زيت السجيل.

وشهد عام 2012 توسعاً في عمليات الحفر الاستكشافي والتطويري في مختلف مناطق العالم، ليرتفع متوسط عدد الحفارات العاملة خلال العام بنسبة 2.4 في المائة مقارنة بالعام السابق على مستوى العالم وأكثر من 22 في المائة في الشرق الأوسط. أما في الولايات المتحدة فقد ارتفع عدد الحفارات من 1875 حفارة في عام 2011 إلى 1943 حفارة في عام 2012 والتي شكلت حوالي 54.9 في المائة من إجمالي عدد الحفارات في العالم خلال العام. ويعزى ذلك، بدرجة رئيسية، إلى الزيادة الكبيرة في انتاج الغاز والنفط من المصادر غير التقليدية في الولايات المتحدة. وقد ساهمت عمليات الحفر الاستكشافي في تحقيق العديد من الاكتشافات الجديدة في الدول العربية خلال عام 2012 والتي بلغت 18 اكتشافاً للنفط و 8 اكتشافات للغاز. وكأمثلة على تلك الاكتشافات، اكتشاف للغاز في حوض "مديان" في البحر الأحمر في السعودية واكتشاف للنفط في حقل "خربت" في سورية واكتشاف للنفط في حقل "ديمة" في محافظة ميسان في العراق واكتشاف للنفط والغاز في حوض "غدامس" في ليبيا، واكتشاف للنفط في منطقة امتياز "ابو سنان" في الصحراء الغربية في مصر.

الاحتياطيات

تقدر الاحتياطيات المؤكدة من النفط على الصعيد العالمي في عام 2012 بحوالي 1256.6 مليار برميل، بارتفاع بسيط بلغ 1.0 في المائة بالمقارنة مع مستويات عام 2011 التي بلغت قرابة 1244.7 مليار برميل. يذكر أن هذه التقديرات لا تشتمل على احتياطيات النفوط غير التقليدية. وبالنسبة للدول العربية ارتفعت احتياطياتها المؤكدة من النفط الخام لعام 2012 بنسبة طفيفة بحدود 0.1 في المائة بالمقارنة مع العام السابق. وهذا يتضمن التقديرات السابقة لاحتياطي النفط في السودان الذي لم تنشر أية بيانات رسمية بعد عن حجمه الدقيق بعد انفصال جنوب السودان رسمياً عن البلاد. وباستثناء الارتفاع في احتياطيات كل من اليمن ومصر حافظت جميع الدول العربية على مستويات احتياطياتها السابقة، الملحق (1/5) والشكل (1).

الشكل (1): احتياطيات النفط الخام العالمية المؤكدة وفق المجموعات الدولية، نهاية عام 2012

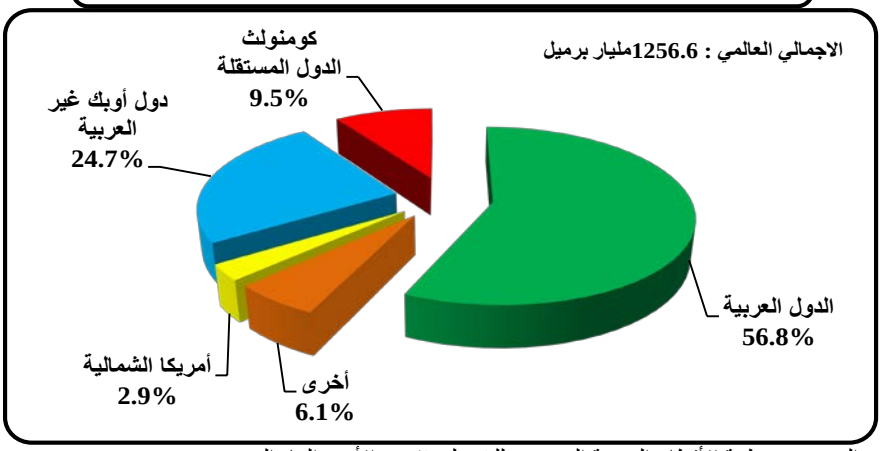

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي، 2012.

والجدير بالذكر أن نسبة ما يقارب من 92 في المائة من الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام في الدول العربية في عام 2012 تركزت في خمس دول، وهي السعودية التي استحوذت على حصة حوالي 37.2 في المائة من إجمالي احتياطيات الدول العربية، والعراق بنسبة 20.0 في المائة، والكويت بنسبة 14.2 في المائة، والإمارات بنسبة 13.7 في المائة، وليبيا بنسبة 6.7 في المائة. وقد شكلت احتياطيات الدول العربية نسبة 56.8 في المائة من الاحتياطي العالمي من النفط الخام.

أما احتياطيات الغاز الطبيعي عالمياً فقد انخفضت بواقع 1088 مليار متر مكعب لتصل إلى حوالي 192.4 تريليون متر مكعب في نهاية عام 2012، أي بانخفاض ما يعادل 0.6 في المائة بالمقارنة مع عام 2011. أما فيما يتعلق باحتياطيات الغاز الطبيعي في الدول العربية فقد ارتفعت بواقع 314 مليار متر مكعب في عام 2012، بالمقارنة مع عام 2011 وازدادت مساهمتها قليلاً في إجمالي الاحتياطي العالمي إلى 28.4 في المائة في نهاية عام 2012 مقارنة بنسبة 28.1 في المائة خلال العام السابق. ومن الواضح أن سبب تزايد مساهمتها يعود لانخفاض تقديرات احتياطي الغاز في بعض دول العالم الأخرى وبخاصة المملكة المتحدة والبرازيل والمكسيك، بالإضافة إلى الارتفاع في تقديرات الاحتياطيات في بعض الدول العربية مثل مصر، الملحق (2/5) والشكل (2).

الشكل (2) : الاحتياطيات العالمية من الغاز الطبيعي وفق المجموعات الدولية في نهاية عام 2012

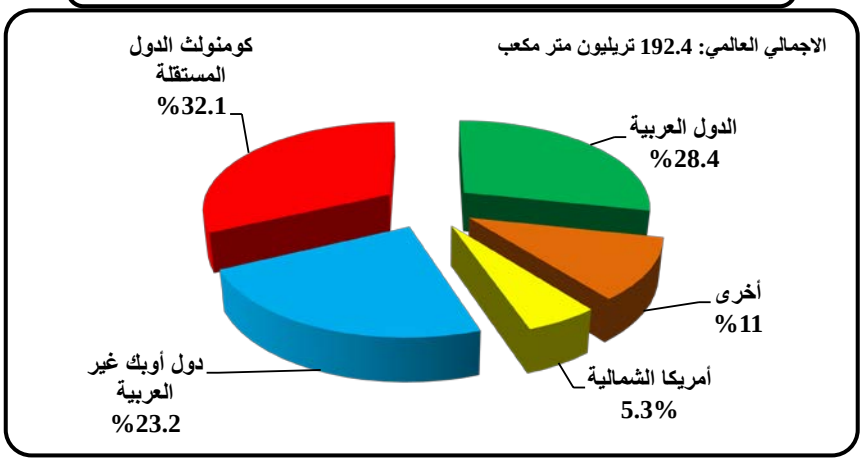

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي، 2012.

ولم يطرأ تغير يذكر على الاحتياطي المؤكد من الفحم الحجري في العالم في عام 2011 مقارنة بعام 2010، حيث ظلت التقديرات عند 860.9 مليار طن. ولم تحدث في الدول العربية أية تطورات تذكر في مجال استخراج الفحم الذي ينحصر في مصر.

الإنتاج

وصل معدل الإنتاج العالمي من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي[1] والنفوط غير التقليدية إلى 90.0 مليون برميل/يوم خلال عام 2012، بزيادة قدرها 2.4 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 2.7 في المائة مقارنة مع عام 2011. وبلغ إنتاج دول أوبك 37 مليون برميل/يوم، أي بنسبة زيادة قدرها 5.1 في المائة عن العام السابق. أما إنتاج مجموعة دول خارج أوبك فقد بلغ 53.0 مليون برميل/يوم، بزيادة 1.1 في المائة عن عام 2011. وتزايدت كمية الغاز الطبيعي المسوق عالمياً بنحو 1.2 في المائة لتصل إلى حوالي 3.3 تريليون متر مكعب في عام 2011. وفيما يتعلق بمصادر الطاقة الأخرى، فقد ارتفع الإنتاج العالمي من الفحم بنسبة 2 في المائة ليصل إلى 3845.3 مليون طن مكافئ نفط في عام 2012. وانخفض إنتاج العالم من الطاقة النووية بنسبة 6.9 في المائة ليصل إلى 560.4 مليون طن مكافئ نفط في عام 2012. أما إنتاج الطاقة الكهرومائية فقد ازداد بنسبة 4.3 في المائة ليبلغ 831.1 مليون طن مكافئ نفط في عام 2012. وارتفع الإنتاج العالمي من مصادر الطاقة المتجددة الأخرى[2] بنسبة 15.2 في المائة ليصل إلى 237.4 مليون طن مكافئ نفط في عام 2012.

النفط الخام

بلغ الإنتاج العالمي من النفط الخام حوالي 75.2 مليون برميل/يوم في عام 2012، كما وصل إنتاج الدول العربية مجتمعة إلى حوالي 24.2 مليون برميل/ يوم خلال العام، بزيادة 7.4 في المائة عن عام 2011. وساهمت الدول العربية مجتمعة بنسبة حوالي 32 في المائة من إجمالي انتاج النفط الخام العالمي في عام 2012 مقابل 31 في المائة في عام 2011، الملحق (3/5) والشكل (3).

الشكل (3): تطور إنتاج النفط الخام في الدول العربية، 2008- 2012 (مليون ب/ي)

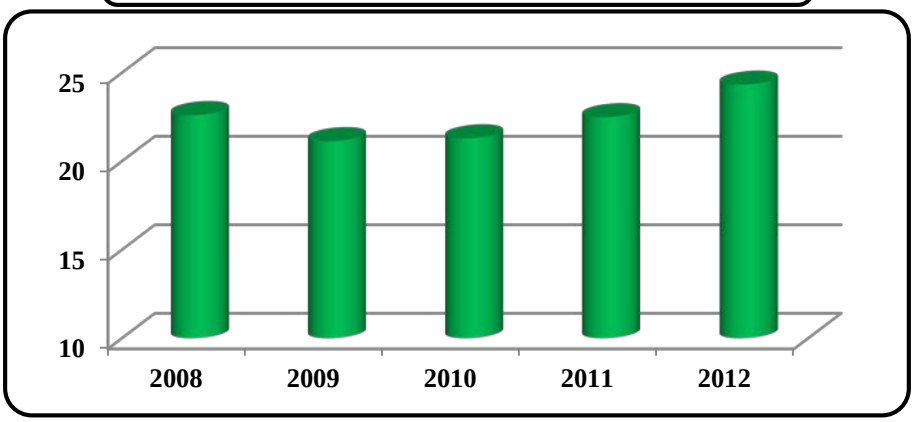

المصدر: منظمة أوابك، تقرير الأمين العام السنوي، 2012.

(1) سوائل الغاز الطبيعي هي تلك الأجزاء من الغاز التي تستخلص كسوائل في أجهزة الفصل ومرافق الحقل أو وحدات معالجة الغاز، وتشمل على الإيثان والبروبان والبيوتان والبنتان ومكثفات أخرى.

(2) تشتمل طاقة الرياح، الطاقة الشمسية، الطاقة الجوفية، طاقة الكتلة الحيوية والنفايات.

وقد كان للتطورات الجيوسياسية والأمنية التي شهدتها المنطقة العربية آثار متفاوتة على إنتاج الدول العربية المختلفة. وكان التأثير المباشر محدوداً عملياً بدول قليلة، وبخاصة سوريا التي انخفض إنتاجها إلى 170 ألف برميل/يوم في عام 2012، أي بنسبة انخفاض 48.5 في المائة. كما انخفض الإنتاج في بعض الدول التي يعاني معظمها من ظاهرة النضوب الطبيعي في إنتاجها خلال السنوات الأخيرة، حيث انخفض إنتاج قطر من 810 ألف برميل/يوم في عام 2011 إلى 735 ألف برميل/يوم أي بنسبة انخفاض 9.3 في المائة. وانخفض إنتاج الجزائر من 1257 ألف برميل/يوم عام 2011 إلى 1221 ألف برميل/ يوم عام 2012، أي بنسبة انخفاض 2.9 في المائة. وانخفض إنتاج اليمن من 190 ألف برميل/يوم في عام 2011 إلى 173 ألف برميل/يوم في عام 2012 أي بنسبة انخفاض 9.2 في المائة. وانخفض إنتاج مصر من 695 ألف برميل/يوم عام 2011 إلى 671 ألف برميل/يوم عام 2012 أي بنسبة انخفاض 3.5 في المائة. وبالنسبة لتونس، فقد عانت هي الأخرى من انخفاض في الإنتاج من 70 ألف برميل/يوم في عام 2011 إلى 67 ألف برميل/يوم في عام 2012 أي بنسبة انخفاض 4.5 في المائة . وحافظت السودان على نفس معدلات الإنتاج المسجلة خلال العام السابق (يشمل ذلك دولة السودان وجنوب السودان). كما حافظت البحرين على معدلات الإنتاج ذاتها خلال العام أيضاً.

عاد إنتاج ليبيا من النفط إلى معدلات مقاربة للمستويات السابقة ليصل إلى 1375 ألف برميل / يوم في عام 2012 بالمقارنة مع 590 ألف برميل/يوم في عام 2011، أي بنسبة ارتفاع 133.2 في المائة. وحققت بقية الدول العربية تزايداً في الإنتاج لأسباب مختلفة من أهمها ارتفاع أسعار النفط العالمية ونمو الطلب العالمي على النفط بالإضافة إلى مشاريع توسيع الطاقات الإنتاجية التي تنفذها بعض الدول، فعلى سبيل المثال لا الحصر ارتفع إنتاج الإمارات بنسبة 5.4 في المائة ليصل إلى 2654 ألف برميل/يوم في عام 2012، وفي السعودية ازداد الإنتاج من 9310 ألف برميل/يوم في عام 2011 إلى 9760 ألف برميل/يوم في عام 2012 أي بنسبة زيادة 4.8 في المائة. وفي العراق ازداد الإنتاج بنسبة 9.7 في المائة ليبلغ 2928 ألف برميل/يوم في عام 2012، وارتفع في الكويت بنسبة 12 في المائة ليصل إلى 2978 ألف برميل/يوم. وفي عمان ازداد الإنتاج بنسبة 2.9 في المائة ليصل إلى 813 ألف برميل/يوم. وفي عام 2012 حافظ الإنتاج العالمي من سوائل الغاز الطبيعي، على ذات المستوى المسجل في عام 2011 البالغ 7489 ألف برميل/يوم، الملحق (3/5).

الغاز الطبيعي المسوق[3]

ارتفعت الكميات المسوقة من الغاز الطبيعي في عام 2011 على المستوى العالمي بحوالي 1.2 في المائة لتصل إلى أكثر من 3.3 تريليون متر مكعب. وشكلت حصة الدول العربية مجتمعة حوالي 17.1 في المائة من الإجمالي العالمي، مقارنة بحوالي 16.9 في المائة في عام 2010. وقد ارتفع إجمالي الغاز المسوق في الدول العربية من 558.1 مليار متر مكعب في عام 2010 إلى حوالي 571.1 مليار متر مكعب في عام 2011 أي بزيادة بلغت نسبتها 2.3 في المائة.

[3] الغاز الطبيعي المسوق هو الغاز المنتج باستثناء الغاز المحروق والغاز المعاد حقنه في المكامن أو الفاقد.

وعلى مستوى الدول العربية فرادى، ارتفعت الكميات المسوقة في الإمارات بنسبة 2 في المائة لتصل إلى 52.3 مليار متر مكعب، والبحرين بنسبة 2 في المائة لتصل إلى 10.4 مليار متر مكعب، وفي السعودية بنسبة 5.3 في المائة لتصل إلى 92.3 مليار متر مكعب في عام 2011 ، والعراق بنسبة 4.7 في المائة لتصل إلى 9 مليار متر مكعب، وقطر بنسبة 11 في المائة لتصل إلى حوالي 202.5 مليار متر مكعب في عام 2011، والكويت بنسبة 15.4 في المائة لتصل إلى 13.5 مليار متر مكعب، وعمان بنسبة 11.3 في المائة لتصل إلى حوالي 28.7 مليار متر مكعب. وفي المقابل انخفضت كميات الغاز المسوقة في مصر بنسبة 0.5 في المائة لتصل إلى 61.3 مليار متر مكعب، وفي تونس بنسبة 13.8 في المائة لتصل إلى 3.3 مليار متر مكعب وفي الجزائر بنسبة 1.3 في المائة لتصل إلى 82.8 مليار متر مكعب وفي سورية بنسبة 9 في المائة لتصل إلى 7.1 مليار متر مكعب وفي ليبيا بنسبة 66.2 في المائة لتصل إلى 7.9 مليار متر مكعب في عام 2011، الملحق (4/5).

مصادر الطاقة الأخرى

ارتفع إنتاج العالم من الفحم من حوالي 3759 مليون طن مكافئ نفط عام 2011 إلى حوالي 3845 مليون طن مكافئ نفط عام 2012. وجاءت الصين في طليعة الدول المنتجة، حيث وصل إنتاجها خلال عام 2012 إلى حوالي 1825 مليون طن مكافئ نفط، أي ما يعادل 47.5 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي. أما في **الدول العربية** فلم تحدث تطورات تذكر في مجال صناعة الفحم واستخراجه الذي ينحصر في منجم المغارة – شبه جزيرة سيناء في جمهورية مصر العربية، وتعمل المغرب على إعادة إنتاج الفحم من بعض مناجمها التي كانت قد أغلقتها منذ فترة.

أما فيما يخص **الطاقة النووية**، فقد بلغ إنتاجها العالمي ما يعادل 560.4 مليون طن مكافئ نفط في عام 2012 مسجلة انخفاض بنسبة حوالي 6.9 في المائة مقارنة بعام 2011، ويعزى ذلك الانخفاض إلى كارثة انفجار مجمع فوكوشيما النووي الذي أدى إلى قيام بعض الدول بإعادة النظر بخططها الخاصة بالطاقة النووية.

وبالنسبة **لإنتاج الطاقة من المصادر المائية**، فقد تم إنتاج 831.1 مليون طن مكافئ نفط في عام 2012، مسجلة ارتفاع بنسبة 4.3 في المائة بالمقارنة مع عام 2011. تستغل العديد من الدول العربية، التي تتوفر لديها مصادر مائية، الطاقة الكهرومائية في توليد الكهرباء، خاصة مصر والعراق والجزائر وسورية ولبنان وتونس والمغرب والسودان.

الطلب على الطاقة

الطلب العالمي

بلغ الطلب العالمي على الطاقة خلال عام 2012 نحو 12476.6 مليون طن مكافئ نفط (ما يعادل حوالي 250.5 مليون برميل مكافئ نفط يومياً)، أي بنسبة زيادة حوالي 2 في المائة بالمقارنة مع عام 2011. استأثرت الدول الصناعية

بحصة 44.0 في المائة من إجمالي الطلب العالمي على الطاقة مقابل نحو 8.2 في المائة للدول المتحولة و 47.8 في المائة لبقية دول العالم. وقد شكل الطلب على النفط حوالي 33.1 في المائة من إجمالي الطلب العالمي على الطاقة لعام 2012، وبلغت حصة الفحم 29.9 في المائة والغاز الطبيعي 23.9 في المائة، والطاقة الكهرومائية 6.7 في المائة، والطاقة النووية 4.5 في المائة، والطاقة المتجددة 1.9 في المائة خلال العام المذكور.

وبرغم ارتفاع الطلب العالمي على النفط بشكله المطلق في عام 2012، فإن معدلات نمو الطلب كانت مساوية خلال العام لتلك المسجلة خلال العام السابق، متأثرة باستمرار تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي. وتمثلت العلاقة بين النمو الاقتصادي ونمو الطلب العالمي على النفط من خلال تأثير استمرار تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي على معدلات النمو في الطلب خلال السنتين الأخيرتين بالمقارنة مع عام 2010، إذ أن انخفاض معدلات نمو الاقتصاد العالمي من 5.1 في المائة خلال عام 2010 إلى 3.8 في المائة خلال عام 2011 وإلى 3.2 في المائة خلال عام 2012 صاحبه انخفاض في معدل النمو في الطلب على النفط، من 2.8 في المائة في عام 2010 إلى 0.9 في المائة في كل من عامي2011 و2012، الشكل (4).

الشكل (4): النمو الاقتصادي العالمي والنمو في الطلب على النفط، 2008- 2012 (في المائة)

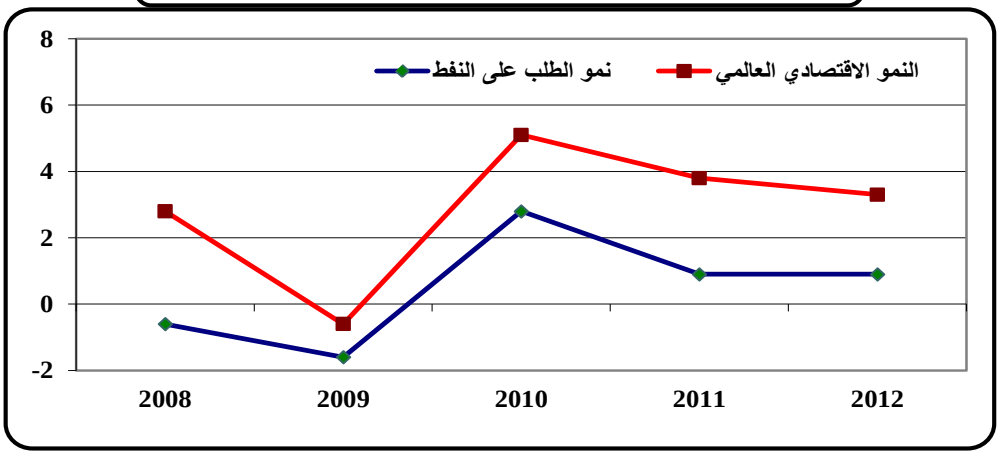

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي، 2012.

وقد تباينت مستويات الطلب العالمي على النفط خلال عام 2012، حيث انخفض مستوى الطلب في الدول الصناعية بنحو 0.4 مليون ب/ي ليصل إلى 45.5 مليون ب/ي وانخفضت حصتها من إجمالي الطلب العالمي على النفط من 52.2 في المائة في عام 2011 إلى 51.2 في المائة في عام 2012. بالمقابل ارتفع مستوى الطلب في دول العالم الأخرى بواقع 1.2 مليون ب/ي ليصل إلى 43.3 مليون برميل/يوم لتزداد حصتها من 47.8 في المائة في عام 2011 إلى 48.8 في المائة في عام 2012. وقد استحوذ الطلب الصيني، الذي يعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي الآسيوي على حوالي 30 في المائة من الزيادة في طلب الدول النامية مجتمعة، حيث ارتفع بمقدار 300 ألف ب/ي ليصل إلى 9.7 مليون ب/ي في عام 2012، هذا في حين ازداد طلب الدول المتحولة بنحو 100 ألف ب/ي مقارنة بالعام السابق، الجدول رقم (1).

الجدول (1)
الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية، 2008 – 2012

	2008	2009	2010	2011	2012[1]
الدول الصناعية					
مليون ب/ي	47.6	45.7	46.3	45.9	**45.5**
الزيادة السنوية (في المائة)	3.6-	4.0-	1.3	0.9-	0.9-
دول العالم الأخرى[2]					
مليون ب/ي	38.4	39.1	40.9	42.1	43.3
الزيادة السنوية (في المائة)	3.8	1.8	4.6	2.9	2.8
إجمالي العالم					
مليون ب/ي	**86.0**	**84.8**	**87.2**	**88.0**	**88.8**
الزيادة السنوية (في المائة)	**0.5-**	**1.4-**	**2.8**	**0.9**	**0.9**

(1) بيانات تقديرية.
(2) تضم كلا من الدول النامية والدول المتحولة.
المصدر : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي، 2012.

الطلب في الدول العربية

يتسم الطلب على الطاقة في الدول العربية بالاعتماد على الغاز والنفط كمصدرين رئيسيين لتغطية إحتياجات الطاقة فيها حيث يلبيان معاً 98.4 في المائة من إجمالي استهلاكها من الطاقة في عام 2012. ويأتي الغاز الطبيعي في المركز الأول حيث بلغت حصته 49.8 في المائة من إجمالي الاستهلاك يليه النفط بحصة 48.6 في المائة. بينما تقوم مصادر الطاقة الأخرى وأهمها الطاقة الكهرومائية والفحم بدور ثانوي ومتناقص بصورة مستمرة، إذ لا تتجاوز حصتهما معاً 1.6 في المائة في عام 2012. وقد ارتفع الطلب على الطاقة في الدول العربية في عام 2012 بنسبة 5.1 في المائة ليصل إجمالي الطلب إلى حوالي 13.5 مليون برميل مكافئ نفط يومياً (ب م ن ي) بالمقارنة مع 12.9 مليون ب م ن ي في عام 2011، الملحق (5/5) والشكل (5).

الشكل (5): تطور الطلب على الطاقة في الدول العربية
(2008- 2012) (مليون ب م ن ي)

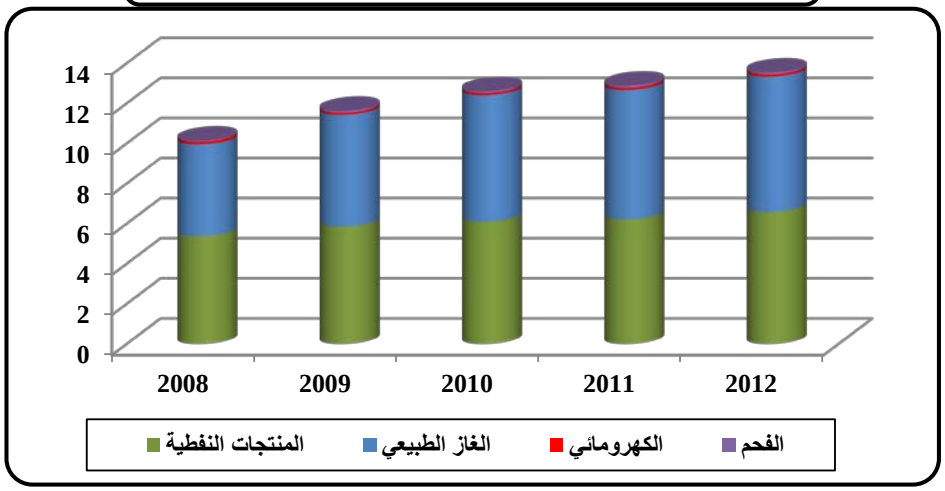

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي، 2012.

وجاءت الزيادة في الطلب على الطاقة بصورة رئيسية من ست دول عربية هي: ليبيا (167 ألف ب م ن ي) والسعودية (164 ألف ب م ن ي)، ومصر (73 ألف ب م ن ي)، والعراق (55 ألف ب م ن ي)، وقطر (44 ألف ب م ن ي)، والكويت (40 ألف ب م ن ي). ويمثل حجم استهلاك السعودية حوالي 28.6 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام 2012. وتأتي مصر في المركز الثاني بنسبة 13.2 في المائة، الإمارات في المركز الثالث بنسبة 11.1 في المائة ، وقطر بنسبة 11.0 في المائة، والجزائر بنسبة 6.8 في المائة، والعراق بنسبة 6 في المائة. ويعزى التباين في استهلاك الطاقة بين الدول العربية إلى العديد من العوامل التي تتمثل بصورة أساسية في اختلاف مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما تعكسه من اختلاف درجات عملية التصنيع من ناحية، ودرجات الرفاهية المتباينة التي وصلتها الدول العربية من ناحية أخرى. هذا بالإضافة إلى النمو السكاني المتسارع والموارد المتاحة للدولة من الاحتياطيات الهيدروكربونية ودرجة استغلالها. وتلعب كل هذه العوامل دوراً في تطور مستوى استهلاك الطاقة في الدول العربية.

وفي جانب متوسط استهلاك الفرد من الطاقة في الدول العربية، فقد تزايد بمعدل 8.9 في المائة خلال الفترة 2009 – 2012 ليرتفع إلى 13.4 برميل مكافئ نفط (ب م ن) في عام 2012 بالمقارنة مع 12.3 ب م ن في عام 2009. ويخفى هذا المتوسط التباين الكبير فيما بين الدول العربية فرادى، حيث يتراوح بين أقل من 6 ب م ن في تونس وحوالي 267 ب م ن في قطر.

المنتجات البترولية

ارتفع استهلاك المنتجات البترولية في الدول العربية بنسبة بلغت حوالي 6 في المائة (وهي تفوق نسبة الزيادة المسجلة خلال العام السابق) ليصل إلى حوالي 6.6 مليون ب م ن ي في عام 2012 مقارنة مع 6.2 مليون ب م ن ي في عام 2011 وبلغت حصة الدول العربية من إجمالي استهلاك المنتجات البترولية في العالم حوالي 8.6 في المائة في عام 2011، بينما بلغت حصة الدول الصناعية 51.5 في المائة، و 35.2 في المائة لبقية الاقتصادات الناشئة و 4.7 في المائة للدول المتحولة.

وجاء الجزء الأكبر من الزيادة في حجم الاستهلاك في عام 2012 بشكل أساسي من ليبيا التي بلغ حجم الزيادة فيها 139 ألف ب م ن ي، والتي شكلت ما يقارب من 41.2 في المائة من إجمالي الزيادة في الدول العربية في عام 2012 والسعودية بزيادة 84 ألف ب م ن ي. هذا بالإضافة إلى زيادات أقل في دول أخرى والتي بلغت 49 ألف ب م ن ي في العراق، و27 ألف ب م ن ي في قطر و 15 ألف ب م ن ي في الجزائر.

وفيما يتعلق بحصة المنتجات البترولية من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام 2012، تلبي تلك المنتجات أكثر من نصف احتياجات الطاقة في كل من العراق وليبيا التي وصلت حصة المنتجات البترولية في كل منها إلى 79.2 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة، وسورية 71.8 في المائة، وتونس 65.1 في المائة، والسعودية 56.8 في المائة.

ويحتل زيت الغاز/ الديزل المرتبة الأولى من إجمالي استهلاك الدول العربية من المنتجات البترولية، بحصة بلغت حوالي 37 في المائة عام 2012، يليه الغازولين بحصة بلغت حوالي 25 في المائة، وزيت الوقود بحصة وصلت إلى حوالي 19 في المائة، وهو ما يجعل من المنتجات الرئيسية الثلاث تحتل مجتمعة حوالي 80 في المائة من إجمالي استهلاك المنتجات النفطية في الدول العربية. ولا يزال النفط الخام يستخدم بصورة مباشرة كوقود سواء في محطات الكهرباء أو في مصافي التكرير في عدد من الدول العربية.

الغاز الطبيعي

تزايدت الأهمية النسبية للغاز الطبيعي في موازين الطاقة للدول العربية خلال السنوات الأخيرة ليحتل منذ عام 2010 المرتبة الأولى في تغطية متطلبات الطاقة في الدول العربية، وذلك نتيجة للجهود الكبيرة التي بذلتها الدول العربية للتوسع في استغلال الغاز الطبيعي وزيادة الاعتماد عليه في سد متطلباتها من الطاقة. فقد وصل حجم استهلاك الغاز الطبيعي إلى 6.7 مليون ب م ن ي في عام 2012 مقابل 6.5 مليون ب م ن ي في عام 2011. وأدى ذلك بدوره إلى زيادة حصته في موازين الطاقة لتصل إلى 49.8 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام 2012. وضمن الدول المنتجة الرئيسية للغاز تستحوذ السعودية، الإمارات، مصر وقطر بصورة مجتمعة على 74.8 في المائة من إجمالي استهلاك الغاز الطبيعي في الدول العربية في عام 2012.

الطاقة الكهرومائية

تتمتع الدول العربية بإمكانيات محدودة لتوليد الطاقة الكهرومائية نظرا لضآلة المصادر المائية المتاحة واللازمة لإنشاء محطات الطاقة الكهرومائية. لذلك تساهم هذه الطاقة مساهمة محدودة في موازين الطاقة في الدول العربية. حيث توجد بعض الإمكانيات البسيطة لتوليد الطاقة الكهرومائية في عدد من الدول العربية، وهي: مصر، العراق، المغرب، السودان، سورية، لبنان، الجزائر، وتونس. ويقدر حجم استهلاك الطاقة الكهرومائية في تلك الدول بحوالي 114 ألف ب م ن ي في عام 2012. وبلغت حصة الطاقة الكهرومائية من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية أقل من 1 المائة في عام 2012.

الفحـم

تعتبر مساهمة الفحم محدودة جداً في ميزان الطاقة ولعدد قليل من الدول العربية، وهذه الدول هي: مصـر، الجزائـر، المغـرب، ولبـنان. ويقـدر إجمالي استهلاك هذه الدول الأربع بحوالي 98 ألف ب م ن ي في عام 2012. وبحصة 0.7 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية.

المخزون

تعتبر حركة المخزون النفطي وبخاصة في الدول الصناعية أحد المؤشرات المؤثرة في سوق النفط وأسعاره، خصوصاً خلال فترات الأزمات، حيث أن عملية بناء المخزون تعني زيادة في الطلب على النفط وعملية السحب من المخزون تعني امدادات نفط إضافية في السوق.

شهد عام 2012 ارتفاعاً في إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والإستراتيجية) لتبلغ 7092 مليون برميل في نهاية عام 2012، مرتفعة بنحو 98 مليون برميل، أي بنسبة 1.4 في المائة بالمقارنة مع المستويات المسجلة في نهاية العام السابق. ويعتبر ذلك نتيجة لزيادة إمدادات النفط العالمية بدرجة أكبر مما تحقق من زيادة في الطلب العالمي على النفط خلال العام. الجدير بالاهتمام، أن كفاية المخزون التجاري في الدول الصناعية في نهاية عام 2012 قد بلغت حوالي 57 يوم من الاستهلاك وهو مستوى أقل قليلاً من المسجل في العام السابق لكنه لا يزال يعد مرتفعاً عن المتوسط الاعتيادي، الملحق (6/5).

الأسعار

أسعار النفط الخام

تميزت سوق النفط العالمية خلال عام 2012 بحالة من التوازن النسبي واستقرت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبك متراوحة ما بين 108 إلى 118 دولار/ برميل خلال معظم أشهر السنة وحقق المتوسط السنوي لسعر سلة خامات أوبك مستوى قياسي بلغ 109.5 دولار/برميل، بالمقارنة مع 107.5 دولار/برميل في عام 2011، أي بزيادة 2 دولار/برميل، ما يعادل حوالي 2 في المائة.

وشهد النصف الأول من العام درجة أعلى نسبياً من التقلبات السعرية لتتراوح خلاله المعدلات الشهرية لسلة أوبك ما بين 94 و123 دولار/برميل بالمقارنة مع النصف الثاني الذي تراوحت خلاله الأسعار ما بين حوالي 100 و111 دولار / برميل، الملحق (7/5) والشكل (6).

الشكل (6): الحركة الأسبوعية لأسعار سلة أوبك، 2012، (دولار / برميل)

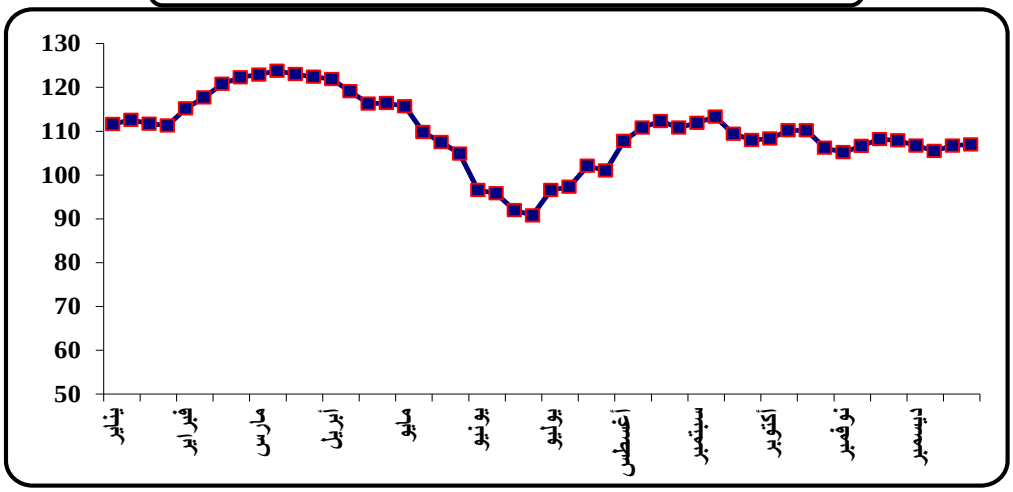

المصدر : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي، 2012.

وفي ضوء طبيعة أسعار النفط العالمية، فإن حركتها تكون، عادة، حصيلة لتأثير جملة من العوامل المتنوعة والمتداخلة وباتجاهات متفاوتة، فمنها ما دفع بالأسعار نحو الصعود وأخرى نحو الانخفاض. وكما هو عليه الحال خلال العام السابق، تعد التطورات الجيوسياسية وبؤر التوتر، وبخاصة في المنطقة العربية، من أهم العوامل التي كانت تدعم الأسعار وتدفع بمستوياتها نحو الأعلى خلال عام 2012. بالمقابل فإنه من الممكن اعتبار حالة التباطؤ الاقتصادي العالمي والأزمة المالية في منطقة اليورو من أهم العوامل التي أثرت سلباً على الأسعار وعملت على الحد من ارتفاعها خلال العام. وفيما يلي عرض لتلك العوامل الرئيسية التي أثرت في حركة أسعار النفط خلال العام:

- كان لجهود منظمة أوبك وقراراتها الخاصة بالمحافظة على انتاجها من دون تغيير دوراً رئيسياً في توازن سوق النفط واستقرارها. كما عملت بعض دول المنظمة فرادى جاهدة للتعويض عن التخفيض الذي حصل في إنتاج بعض الدول المنتجة الأخرى لتفادي نقص الإمدادات في السوق. ونتيجة لذلك تمكنت دول أوبك من تلبية الطلب العالمي على النفط وإبقاء السوق العالمية مزودة بامدادات وفيرة خلال العام، ويعد ذلك عاملاً حاسماً وراء حالة الاستقرار النسبي التي اتسمت بها السوق بخاصة خلال النصف الثاني من العام.

- التطورات الجيوسياسية، وبخاصة في المنطقة العربية، والتي بدأت في تونس في نهاية عام 2010 وأدت إلى تحولات سياسية في بعض الدول العربية وما صاحبها من قلق عالمي حول احتمال امتدادها لتشمل دولاً أخرى

منتجة للنفط في المنطقة وانعكاسات ذلك على الإمدادات في ضوء الدور الحيوي الذي تلعبه المنطقة العربية في توفير إمدادات النفط للسوق العالمية. هذا بالإضافة إلى التوتر بشأن برنامج إيران النووي والحظر النفطي المفروض عليها من قبل الاتحاد الأوروبي والعقوبات المالية من قبل الولايات المتحدة، وما أثارته من مخاوف لاحتمال تعطل الإمدادات بفعل التهديدات بغلق طرق النقل البحرية في الخليج العربي.

- استمرار حالة التباطؤ الاقتصادي العالمي والتي تعود بالدرجة الأساس للأزمة المالية في منطقة اليورو، والتي بدأت في اليونان لتشمل دولاً أخرى ليصبح العديد منها على حافة الإفلاس والتي شكلت تحدي رئيسي للاقتصاد العالمي.

- حركة أسعار صرف الدولار (عملة تسعير النفط في الأسواق العالمية) مقابل العملات الرئيسية، وبخاصة الصعود الكبير لمؤشر سعر صرف الدولار في منتصف العام (بعد الانخفاض الكبير في سعر صرف اليورو بسبب التخوف من الأزمة في اليونان) والذي يمكن اعتباره أحد العوامل وراء الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط العالمية خلال شهر حزيران/ يونيو في ظل علاقة الارتباط التقليدي العكسي ما بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار.

- برغم الإجراءات التي اتخذتها بعض الحكومات في البلدان الصناعية للحد من التقلبات الكبيرة في الأسعار والمضاربات المفرطة في السوق، كان للمضاربات دوراً في تضخيم الأسعار صعوداً ونزولاً خلال العام. وبشكل عام، إن تحرك الأسعار خلال السنوات الأخيرة بنمط مرتبط تقريباً بأنشطة المضاربات والعوامل المالية، استمر بدفع الأسعار إلى مستويات عالية لا يمكن تبريرها بأساسيات السوق التقليدية لوحدها في بعض الأوقات. ومما لا شك فيه، أن تفاقم الأحداث الجيوسياسية في المنطقة العربية كان بمثابة الأرضية الخصبة التي ساعدت في تزايد نشاط المضاربين.

- عوامل موسمية لها علاقة بالطقس، وبخاصة الشتاء المعتدل في نصف الكرة الشمالي الذي استمر لغاية نهاية عام 2012 . هذا بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية، الذي كان إعصار "ساندي" من أبرزها خلال العام والذي ضرب الساحل الشرقي للولايات المتحدة خلال شهر تشرين أول/أكتوبر، مسبباً دماراً في المنطقة، ناهيك عن النقص في الإمدادات الذي ألحقه بمصافي التكرير ومحطات الكهرباء في إحدى أكثر مناطق العالم استهلاكاً للطاقة.

وانعكس التطور في الأسعار ونمط حركة فروقاتها خلال العام على مستويات الأسعار الفورية لمختلف الخامات العربية بشكل عام، حيث شهدت معظمها ارتفاعاً في مستوياتها خلال العام بالمقارنة مع العام السابق وبدرجات متفاوتة وبخاصة فيما يتعلق بالخامات الثقيلة عالية المحتوى الكبريتي فيما انخفضت أسعار الخامات منخفضة المحتوى الكبريتي، مما أدى إلى تقليص الفروقات السعرية فيما بينها. فقد انخفض الخام الجزائري بواقع 1.4 دولار/برميل ليصل إلى 111.5 دولار/برميل خلال العام، أي بنسبة انخفاض 1.2 في المائة بالمقارنة مع العام السابق وحافظ خام السدرة الليبي على ذات المستوى المسجل خلال العام السابق بواقع 111.9 دولار/برميل. بالمقابل، ارتفع خام التصدير الكويتي

بواقع 3.4 دولار/ برميل ليصل إلى 109 دولار/برميل أي بنسبة ارتفاع 3.2 في المائة بالمقارنة مع عام 2011، ما أدى إلى تقليص الفروقات بين الخام الجزائري والكويتي ليصبح 2.5 دولار/برميل خلال العام بالمقارنة مع 7.3 دولار/برميل خلال العام السابق.

وفيما يخص الخامات العربية الأخرى، فقد ارتفع الخام العربي الخفيف السعودي بنسبة 2.3 في المائة ليبلغ 110.3 دولار/برميل، وخام مربان الإماراتي بنسبة 1.8 في المائة ليصل إلى 111.8 دولار/برميل، والخام البحري القطري والبصرة العراقي بنسبة 2.6 في المائة و 1.7 في المائة ليصلا إلى 109.3 و108 دولار/برميل تباعا خلال العام. الجدول رقم (2).

الجدول (2)
أسعار بعض النفوط العربية (2011-2012)

(دولار/ برميل)

أنواع الخامات	متوسط 2011	2012				متوسط 2012	الارتفاع في عام 2012 (في المائة)
		الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع		
العربي الخفيف السعودي	**107.8**	118.1	107.3	107.0	108.6	**110.3**	2.3
خام مربان الإماراتي	**109.8**	119.3	109.3	108.6	110	**111.8**	1.8
خليط الصحراء الجزائري	**112.9**	119.3	108.6	108.0	110.2	**111.5**	1.2-
خام التصدير الكويتي	**105.6**	117.0	106.1	105.9	106.9	**109.0**	3.2
السدرة الليبي	**111.9**	119.2	109.3	109.1	109.9	**111.9**	-
البصرة العراقي	**106.2**	116.1	104.7	105.4	105.7	**108.0**	1.7
خام قطر البحري	**106.5**	116.8	106.7	106.4	107.3	**109.3**	2.6
خليط السويس المصري	**106.2**	113.9	103.7	106.3	106.0	**107.5**	1.2
عُمان	**106.6**	117.0	106.6	106.5	107.5	**109.4**	2.6

المصدر : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي 2012.
- OPEC Bulletin, Various Issues.

ويتضح أن الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط الخام بقيمتها الاسمية والذي بلغ 2 دولار للبرميل يفوق الارتفاع في أسعارها الحقيقية المقاسة بأسعار عام 2000 بعد تعديلها وفق الرقم القياسي الذي يمثل مخفض الناتج المحلي في الدول الصناعية حيث ارتفع بنحو 0.4 دولار للبرميل أي بنسبة أقل من 0.5 في المائة ليصل متوسطها إلى حوالي 90 دولار للبرميل في عام 2012، الملحق (8/5).

الأسعار الفورية للمنتجات النفطية

شهد عام 2012 ارتفاعاً في المتوسط السنوي لأسعار المنتجات النفطية المختلفة في كافة الأسواق الرئيسية في العالم وبنسب متفاوتة حسب السوق ونوع المنتج وبنسب زيادة أقل مما كانت عليه خلال العام السابق لجميع المنتجات والأسواق. وفيما يخص تطور أسعار **المنتجات النفطية** في الدول العربية، حافظت المستويات التي كانت سائدة لأسعار

المنتجات البترولية في أسواقها المحلية في عام 2011 في معظم الدول العربية باستثناء المملكة الأردنية الهاشمية التي تعمل على مراجعة قائمة أسعار المنتجات البترولية في السوق المحلية بصورة منتظمة لتتوافق مع المستويات العالمية.

بلغ معدل سعر **الغازولين** في خليج المكسيك 133.6 دولار/ برميل في عام 2012، أي بارتفاع 9.1 دولار/ برميل، وتمثل 7.3 في المائة مقارنة بمعدلات السعر لعام 2011 ، وفي سوق البحر المتوسط وصل معدل السعر خلال العام 126.6 دولار/برميل، بارتفاع 7.9 دولار/برميل، تمثل 6.7 في المائة بالمقارنة مع العام السابق. وفي سوق روتردام وصل معدل السعر خلال العام إلى 127.3 دولار/برميل، بارتفاع 6.9 دولار/ برميل، تمثل 5.7 في المائة بالمقارنة مع عام 2011. أما بالنسبة لسوق سنغافورة، فقد وصل معدل السعر إلى 123.5 دولار/ برميل خلال عام 2012، بزيادة 3.9 دولار/ برميل، والتي تمثل حوالي 3.3 في المائة مقارنة بأسعار عام 2011.

وبالتالي، فقد حققت السوق الأمريكية أعلى الأسعار من بين الأسواق الأربعة خلال عام 2012، تلتها سوق روتردام ثم سوق البحر المتوسط وأخيراً سنغافورة التي حققت أدنى الأسعار.

ويشار إلى أن الأسعار النهائية للغازولين في السوق الأمريكية هي الأقل من بين الدول الصناعية بسبب الضرائب المنخفضة في تلك السوق، إذ بلغت هذه الضرائب في شهر أكتوبر 2012 حوالي11 في المائة من السعر النهائي للغازولين مقارنة بنسبة 31.3 في المائة في كندا، و42.6 في المائة في اليابان، و49.2 في المائة في أسبانيا، وأكثر من 54 في المائة في بعض الدول الأوروبية الأخرى (ألمانيا 55.4 في المائة، وبريطانيا 58.6 في المائة، وفرنسا 54.2 في المائة، و57.1 في المائة في إيطاليا) خلال الفترة نفسها.

كانت مستويات أسعار **زيت الغاز** بشكلها المطلق خلال عام 2012 في كل من سوق روتردام وسنغافورة تفوق أسعار كل من الغازولين وزيت الوقود، ويعود ذلك إلى الطلب المستمر على المنتج صيفا وشتاءً، وخصوصاً في قطاع المواصلات وقطاع التدفئة والتبريد وتوليد الكهرباء في بعض الدول كالصين. وقد استأثرت سوق روتردام بأعلى الأسعار لتصل إلى 130.6 دولار/ برميل خلال عام 2012 بنسبة زيادة 3.4 في المائة مقارنة بمعدل عام 2011، وجاءت سوق سنغافورة بمعدل سعر 128.9 دولار/ برميل بنسبة زيادة 2.1 في المائة، ثم السوق الأمريكية بمعدل سعر 126.0 دولار/ برميل بنسبة زيادة 2.8 في المائة. وأخيراً سوق البحر المتوسط بأدنى الأسعار بواقع 113.2 دولار/ برميل خلال عام 2012 وبنسبة زيادة 1.5 في المائة مقارنة بالعام السابق.

وارتفعت أسعار **زيت الوقود** خلال عام 2012 في جميع الأسواق، حيث وصل معدلها في السوق الأمريكية إلى 105.3 دولار/برميل، بارتفاع 5.3 في المائة بالمقارنة مع عام 2011، وفي سوق سنغافورة إلى 105.4 دولار/برميل، بارتفاع 2.7 في المائة بالمقارنة مع العام السابق، ووصل إلى 103.8 دولار/برميل في سوق البحر المتوسط، بارتفاع 2.6 في المائة بالمقارنة مع عام 2011. أما في سوق روتردام، فقد وصل السعر إلى 105 دولار/برميل خلال العام، بارتفاع 4.6 في المائة بالمقارنة مع العام السابق.

أسعار الشحن

شهدت أسعار شحن النفط الخام لكافة الاتجاهات انخفاضاً مقارنة بالمستويات التي وصلتها خلال عام 2011 لأسباب أهمها استمرار تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، بالإضافة إلى ما شهدته بعض الدول من خارج اوبك بخاصة الولايات المتحدة من زيادة في انتاجها المحلي من النفط وما يعني ذلك من انخفاض لوارداتها النفطية وبالتالي انخفاض في الطلب على الناقلات.

بلغ معدل سعر الشحن خلال عام 2012 لشحنات النفط المتجهة من موانئ الخليج العربي إلى الشرق للناقلات الكبيرة (VLCC) بحمولة (230-280 ألف طن ساكن) نحو 48 نقطة على المقياس العالمي (World Scale-WS)[4]، بانخفاض 5 نقاط مقارنة بمعدل سعر الشحن لعام 2011. أما بالنسبة لمعدل أسعار الشحن للشحنات المتجهة من الخليج العربي إلى الغرب (للناقلات بحمولة 270-285 ألف طن ساكن) فقد وصل خلال عام 2012 إلى 33 نقطة على المقياس العالمي، وبانخفاض مقداره 6 نقاط، مقارنــة بمعدل عام 2011.

كمــا تراجعت أيضاً أسعار الشحن ضمن منطقــة البحر الأبيض المتوسط وبالناقلات الصغيرة أو متوسطة الحجم (80-85 ألف طن ساكن) حيث وصل معدلها خلال عام 2012 إلى 88 نقطة على المقياس العالمي، وبانخفاض 13 نقطة، مقارنة بمعدل عام 2011.

ومن الجدير بالذكر، أن أسعار الشحن استهلت عام 2012 بانخفاض مقارنة مع نهاية عام 2011 لأسباب من أهمها الزيادة التي طرأت على معدلات المقياس العالمي المرجعي لأسعار الشحن والنافذة لعام 2012 نتيجة لارتفاع أسعار وقود الناقلات. هذا بالإضافة إلى وفرة المعروض من الناقلات وتحسن ظروف الطقس وضعف الطلب على النقل.

أسعار الغاز الطبيعي

شهدت أسعار الغاز الطبيعي، سواء المنقول بواسطة خطوط الأنابيب أو الغاز الطبيعي المسيل، ارتفاعاً في معظم الأسواق الرئيسية خارج أمريكا الشمالية خلال عام 2012 بالمقارنة مع معدلاتها خلال عام 2011، حيث ارتفع معدل سعر الغاز الطبيعي المسيل الواصل إلى اليابان خلال عام 2012 بنسبة 13.7 في المائة ليصل إلى 16.7 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، وإلى كوريا بنسبة 16.0 في المائة ليصل إلى 14.5 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. وفي المملكة المتحدة ارتفع السعر في سوق (NBP) بنسبة 4.6 في المائة ليصل إلى 9.5 دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية وارتفع في ألمانيا بنسبة 5.2 في المائة ليصل إلى 11.0 دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية.

(4) المقياس العالمي(World Scale) هو طريقة مستخدمة لاحتساب أسعار الشحن، حيث أن نقطة واحدة على المقياس العالمي تعني 1% من سعر النقل القياسي لذلك الاتجاه في كتاب (World Scale) الذي ينشر سنوياً من قبل (World Scale Association) ويتضمن قائمة من الأسعار بصيغة دولار/ طن تمثل (World Scale 100) لكل الاتجاهات الرئيسية في العالم.

بالمقابل انخفض سعر الغاز المنقول عبر الأنابيب في كندا بنسبة حوالي 34.6 في المائة ليصل إلى 2.3 دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية وفي الولايات المتحدة انخفض السعر في مركز أو سوق هنري (Henry Hub) بحوالي 31.2 في المائة ليصل إلى 2.8 دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية، الجدول رقم (3).

الجدول (3)
أسعار الغاز الطبيعي بنوعيه في بعض المناطق المختلفة، 2008-2012
(دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية)

	الغاز الطبيعي المنقول بواسطة الأنابيب					الغاز الطبيعي المسال	
	ألمانيا	بريطانيا	الولايات المتحدة	كندا	اليابان	كوريا
2008	11.6	10.8	8.8	8.0	12.5	13.8
2009	8.5	4.9	3.9	3.4	9.0	9.6
2010	8.0	6.6	4.4	3.7	10.9	10.1
2011	10.6	9.0	4.0	3.5	14.7	12.5
2012	11.0	9.5	2.8	2.3	16.7	14.5

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية، شركة برتش بتروليوم، 2013.

صادرات النفط والغاز الطبيعي

بلغ إجمالي الصادرات العالمية من النفط الخام ومنتجاته نحو 55.3 مليون ب/ي في عام 2012، مرتفعة بحوالي 700 ألف ب/ي أي بنسبة حوالي 1.3 في المائة مقارنة بالعام السابق. وقد استأثرت منطقة الشرق الأوسط بحصة 35.6 في المائة من إجمالي تلك الصادرات تلتها بلدان الاتحاد السوفيتي السابق بحصة حوالي 15.5 في المائة، ثم منطقة غرب أفريقيا بحصة 8.3 في المائة. وعلى مستوى الدول العربية، شكلت الصادرات النفطية من الدول العربية حوالي37 في المائة من إجمالي الصادرات النفطية العالمية، إذ قدرت بنحو 20.5 مليون ب/ي في عام 2012، بزيادة حوالي 7.9 في المائة مقارنة بحجم صادراتها لعام 2011، الجدول رقم (4).

الجدول (4)
الصادرات النفطية العالمية حسب المناطق، عامي 2011 و2012
(مليون برميل في اليوم)

	2011	2012(*)
أمريكا الشمالية	6.9	7.1
أمريكا اللاتينية	3.8	3.8
الدول الأوروبية	2.1	2.2
الاتحاد السوفيتي السابق	8.7	8.6
الشرق الأوسط وأفريقيا	26.3	26.9
دول آسيا والمحيط الهادي	6.2	6.4
بقية دول العالم	0.6	0.3
الإجمالي العالمي	**54.6**	**55.3**
الدول العربية	**19**	**20.5**
حصة الدول العربية من الإجمالي العالمي (في المائة)	**34.8**	**37**

المصدر: النشرة الاحصائية السنوية، شركة برتش بتروليوم، 2012 و 2013.
(*) أرقام تقديرية.

والجدير بالذكر أن خمس دول عربية وهي الإمارات والجزائر والسعودية والعراق والكويت قد استحوذت على ما يقارب من 85 في المائة من إجمالي الصادرات النفطية للدول العربية خلال عام 2012. أما فيما يتعلق بوجهة الصادرات النفطية من الدول العربية، متمثلة في مجموعة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلى بقية بلدان العالم خلال عام 2012 فقد استأثرت السوق الآسيوية على حوالي 67.6 في المائة من إجمالي الصادرات النفطية العربية، منها الصين والهند واليابان بنسبة 14 في المائة و 11.7 في المائة و 16.2 في المائة على التوالي ودول آسيوية أخرى بنسبة 19.8 في المائة والسوق الأوروبية على حوالي 17.1 في المائة وأمريكا الشمالية بحصة حوالي 12.6 في المائة، الجدول رقم (5).

الجدول (5)
وجهة الصادرات النفطية لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا بحسب المناطق
عام 2012

	الكمية (مليون ب/ي)	الحصة (في المائة)
أمريكا الشمالية	2.8	12.6
أمريكا اللاتينية	0.2	0.9
الدول الأوروبية	3.8	17.1
أسيا ومنها:	15.0	67.6
- الصين	3.1	14
- الهند	2.6	11.7
- اليابان	3.6	16.2
- سنغافورة	1.1	4.9
- بلدان آسيوية أخرى	4.4	19.8
أفريقيا	0.4	1.8
الإجمالي	**22.2**	**100.0**

المصدر: النشرة الاحصائية السنوية، شركة بريتش بتروليوم، 2013.

ارتفع **إجمالي الصادرات العالمية من الغاز الطبيعي بنوعيه** (غاز الأنابيب والغاز الطبيعي المسيل) بنسبة حوالي 0.8 في المائة خلال عام 2012 ليبلغ 1033.4 مليار متر مكعب مقارنة بحوالي 1025.4 مليار متر مكعب في عام 2011. فقد ارتفعت الكميات المصدرة بواسطة الأنابيب بنسبة 1.6 في المائة لتصل إلى 705.5 مليار متر مكعب في عام 2012، مشكلة حصة 68.3 في المائة من إجمالي صادرات الغاز العالمية في عام 2012 مقارنة بحصة 67.7 في المائة في عام 2011. بالمقابل انخفضت بشكل طفيف صادرات الغاز الطبيعي المسيل بواسطة الناقلات بنسبة 0.9 في المائة لتبلغ 327.9 مليار متر مكعب مستأثرة بحصة 31.7 في المائة من إجمالي الصادرات العالمية خلال عام 2012 مقارنة بحصة 32.3 في المائة خلال العام السابق.

وشهدت كميات الغاز الطبيعي المصدرة من الدول العربية بشكل عام (أي إجمالي صادرات الغاز الطبيعي عبر الأنابيب والغاز الطبيعي المسيل) إلى الأسواق العالمية، زيادة طفيفة في مستوياتها خلال عام 2012 لتصل إلى حوالي 214.4 مليار متر مكعب مقابل 213.9 مليار متر مكعب في عام 2011، أي بزيادة نسبتها 0.2 في المائة مستحوذة على نسبة 20.7 في المائة من الإجمالي العالمي. واحتلت قطر المرتبة الأولى بين الدول العربية حيث بلغت صادراتها حوالي

124.6 مليار متر مكعب أي ما نسبته 58.1 في المائة من إجمالي صادرات الدول العربية في عام 2012، تلتها الجزائر في المرتبة الثانية حيث بلغ إجمالي صادراتها حوالي 50.1 مليار متر مكعب بحصة بلغت 23.4 في المائة من إجمالي صادرات الدول العربية، ثم عمان بحصة 5.2 في المائة، والإمارات بحصة 3.6 في المائة ومصر 3.4 في المائة، فاليمن 3.3 في المائة، وأخيرا ليبيا بحصة حوالي 3.0 في المائة.

الجدول (6)
صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي بنوعيه، لعامي 2011 و2012
(مليار متر مكعب)

	2011			2012		
	عبر الأنابيب	على ظهر الناقلات	الإجمالي	عبر الأنابيب	على ظهر الناقلات	الإجمالي
الجزائر	34.4	17.1	**51.5**	34.8	15.3	**50.1**
عمان	0.0	10.9	**10.9**	0.0	11.2	**11.2**
ليبيا	2.3	0.1	**2.4**	6.5	-	**6.5**
مصر	1.8	8.6	**10.4**	0.6	6.7	**7.3**
قطر	19.2	102.6	**121.8**	19.2	105.4	**124.6**
الإمارات العربية	0.0	8.0	**8.0**	0.0	7.6	**7.6**
اليمن	0.0	8.9	**8.9**	0.0	7.1	**7.1**
إجمالي الدول العربية	**57.7**	**156.1**	**213.9**	**61.1**	**153.3**	**214.4**
الإجمالي العالمي	**694.6**	**330.8**	**1025.4**	**705.5**	**327.9**	**1033.4**
حصة الدول العربية من الإجمالي (في المائة)	**8.3**	**47.2**	**20.9**	**8.7**	**46.7**	**20.7**

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية، شركة برتش بتروليوم، 2012، 2013.

وقد ارتفعت صادرات الغاز الطبيعي العربي عبر الأنابيب من 57.7 مليار متر مكعب عام 2011 الى 61.1 مليار متر مكعب عام 2012، مشكلة ما نسبته حوالي 28.5 في المائة من إجمالي الصادرات العربية ونسبة 8.7 في المائة من الإجمالي العالمي لصادرات الغاز الطبيعي عبر الأنابيب. بالمقابل، انخفضت قليلاً صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي المسيل على ظهر الناقلات من 156.1 مليار متر مكعب في عام 2011 إلى 153.3 مليار متر مكعب عام 2012 مشكلة بذلك ما نسبته 71.5 و 46.7 في المائة من إجمالي صادرات الغاز للدول العربية وصادرات الغاز المسيل العالمية لعام 2012 على التوالي. كما يوضح الجدول رقم (6).

تستأثر الجزائر بالجزء الأكبر وبنحو 57 في المائة من إجمالي صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي عبر الأنابيب. من جهة أخرى، تشكل صادرات قطر الجزء الأكبر وبنسبة حوالي 69 في المائة من إجمالي صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي المسيل المصدر على متن الناقلات.

وفيما يتعلق بوجهة صادرات الغاز الطبيعي، تعتبر أوروبا الوجهة لكامل صادرات شمال أفريقيا من الغاز الطبيعي عبر الأنابيب خارج حدود المنطقة. وتقتصر صادرات قطر عبر الأنابيب على دول المنطقة القريبة المشمولة بمشروع

دولفين[5]. كما تقتصر الصادرات المصرية عبر الأنابيب على خط الغاز العربي بشكل رئيسي والتي انخفضت بشكل كبير بسبب الظروف التي تمر بها دول المنطقة وبخاصة مصر وسوريا. وفيما يخص وجهة صادرات الغاز الطبيعي المسيل، غطت صادرات قطر معظم أسواق العالم لتشمل أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية وأوروبا ومنطقة آسيا والمحيط الهادي والشرق الأوسط. واتجهت صادرات الجزائر إلى أوروبا بالإضافة إلى كميات متواضعة إلى آسيا والمحيط الهادي. كما شملت وجهة صادرات مصر أوروبا وأمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية والدول الآسيوية والشرق الأوسط. أما بالنسبة لصادرات كل من عمان والإمارات واليمن من الغاز الطبيعي المسيل فقد تركزت، بشكل رئيسي، في منطقة آسيا والمحيط الهادي بالإضافة إلى كميات قليلة نسبياً اتجهت إلى أوروبا وأمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية (والشرق الأوسط بالنسبة للإمارات)، الجدول رقم (7).

الجدول (7)
إتجاه صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي بنوعيه، عام 2012
(مليار متر مكعب)

من / إلى	أوروبا	أمريكا الشمالية	أمريكا الجنوبية	آسيا والمحيط الهادي	الشرق الأوسط	أفريقيا	الإجمالي
الجزائر	47.2	0	0	0.9	0	2.0	**50.1**
عمان	0.0	0	0	11.2	0	0	**11.2**
ليبيا	6.5	0	0	0	0	0	**6.5**
مصر	2.4	0.1	0.3	3.8	0.7	0	**7.3**
قطر	31.1	3.6	1.3	66.5	22.1	0	**124.6**
الإمارات العربية	0	0	0	7.5	0.1	0	**7.6**
اليمن	0	0.9	0.3	5.9	0	0	**7.1**
الدول العربية	**87.2**	**4.6**	**1.9**	**95.8**	**22.9**	**2.0**	**214.4**

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية، شركة برتش بتروليوم، 2013.

قيمة الصادرات النفطية في الدول العربية[6]

بشكل عام، يلعب النفط والغاز دوراً أساسياً في تطوير اقتصادات الدول العربية النفطية وغير النفطية، وذلك كونها منتجات تستخدم كمصدر للطاقة للاستهلاك ولتمهيد السبيل لبناء قاعدة صناعية متطورة في قطاع الصناعات اللاحقة، بالإضافة إلى كونها مصدراً مهماً للعائدات التي يتم إنفاقها على التنمية.

[5] مشروع دولفين للغاز هو مبادرة إستراتيجية في مجال الطاقة تتضمن إنتاج ومعالجة الغاز الطبيعي من حقل غاز الشمال البحري في قطر ومن ثم تصديره عبر الأنابيب الممتدة تحت سطح البحر إلى كل من الإمارات وعمان.

[6] تم تقدير قيمة صادرات النفط الخام في الدول العربية على النحو التالي :

تم احتساب حجم صادرات النفط الخام في الدول العربية وذلك بطرح الاستهلاك السنوي من الإنتاج السنوي، وبعد ذلك تم احتساب المعدل السنوي للأسعار الفورية لخامات كل دولة ، وبضرب المعدل السنوي للسعر في حجم الصادرات النفطية السنوية تم تقدير قيمة صادرات النفط الخام للدول العربية.

وقد انعكست معدلات أسعار النفط خلال عام 2012 على قيمة الصادرات النفطية التي تعد المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية المنتجة للنفط، والداعم الرئيسي لاحتياطيات بنوكها المركزية من العملة الأجنبية، والمعزز الأساسي للفوائض في ميزانياتها.

ولعل البيانات السنوية المتعلقة بحركة أسعار النفط وقيمة الصادرات النفطية المقدرة للدول العربية للفترة 2008 – 2012 تعطي صورة أوضح للآثار التي نجمت عن تغير الأسعار خلال السنوات الأخيرة. ومن خلال تتبع انعكاس التطورات الأخيرة في أسعار النفط على قيمة الصادرات النفطية للدول العربية، تشير التقديرات الأولية إلى بلوغها حوالي 719.5 مليار دولار في عام 2012 بالمقارنة مع 667.5 مليار دولار في عام 2011، أي بزيادة 52 مليار دولار، ما يعادل 7.8 في المائة، نتيجة لارتفاع أسعار النفط إلى 109.5 دولار/برميل في عام 2012 بعد أن كانت 107.5 دولار/برميل في العام السابق، الشكل رقم (7).

الشكل (7): المعدلات السنوية لأسعار النفط و قيمة الصادرات النفطية للدول العربية، 2008-2012

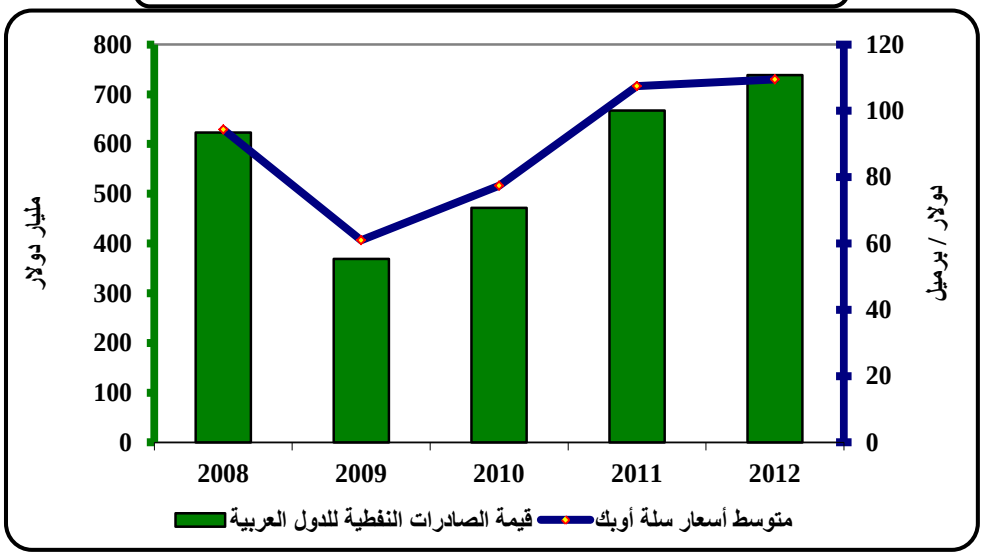

وعلى مستوى الدول العربية فرادى، فقد تزايدت قيمة صادرات بعضها من النفط بينما انخفضت قيمة صادرات البعض الآخر خلال العام، وقد تباينت نسبة الزيادة أو الانخفاض من بلد لآخر. وتتصدر ليبيا الدول التي شهدت ارتفاعاً في قيمة صادرات النفط بعد استعادة إنتاجها بتحقيق زيادة أكثر من أربعة أضعاف ونصف خلال العام بالمقارنة مع العام السابق. وفي الكويت ارتفعت قيمة صادرات النفط بنسبة حوالي 19.4 في المائة والبحرين 15.3 في المائة والعراق 10.6 في المائة والامارات 9 في المائة والسعودية 6.1 في المائة ومصر 1.7 في المائة.

بالمقابل، بالإضافة إلى سوريا التي انعكست الأحداث التي تشهدها البلاد سلباً على صناعتها النفطية، شهدت دول عربية أخرى انخفاض في قيمة صادراتها النفطية. فعلى سبيل المثال انخفضت قيمة صادرات النفط في قطر بنسبة 23 في المائة في ضوء انخفاض انتاجها من النفط وفي الجزائر بنسبة 7 في المائة والذي يعود إلى ما شهدته من انخفاض في أسعار نفوطها ذات النوعية الخفيفة بالإضافة إلى انخفاض في الإنتاج.

يذكر أن قيمة صادرات النفط الخام للدول العربية بالأسعار الحقيقية لعام 2000 بعد تعديلها وفق مخفض الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية قد ارتفعت من 550.3 مليار دولار في عام 2011 إلى 590 مليار دولار في عام 2012، ما يمثل زيادة بنسبة 7.2 في المائة، الملحق (9/5).